

أخبار

تعاون بين «الأميركية» و«الحكمة» لإنتاج عقاقير مضادة للسرطان

وقّع مركز الحفاظ على الطبيعة في الجامعة الأميركية في بيروت اتفاقية تعاون علمي مع شركة أدوية «الحكمة» لإنتاج عقاقير مضادة للسرطان من أعشاب طبية. اختار فريق من الجامعة 29 نوعاً من الأعشاب في «أرشيف الطب الشعبي» لدراستها، وانتخب منها نوعين واعدين في علاج السرطان، الأخيلى ذات الألف ورقة Achillea falcata وشوك الدرار Centaurea ainetensis. الفعالتين ضد سرطان المصران الغليظ والجلد، وال«واعدين» ضد سرطان الدم والثدي، بحسب نادين درويش، أستاذة الكيمياء الحيوية في الجامعة، التي أوضحت أن «تحويل النباتات الطبية ذات الخصائص المضادة للسرطان إلى أدوية وإنتاجها تجارياً سيتطلب عشر سنوات ونحو مليار دولار».

غياب القانون أغرق بيروت في «الابتدال»

رأى رئيس قسم الهندسة المعمارية في جامعة الروح القدس - الكسليك، أنطوان فشفش، أن بيروت قد «غرقت في الغياب والابتدال، تاركة الساحة لرداءة القطاع العقاري ومضارباته، بسبب غياب القانون». بعد أن كانت منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين «مدينة الثقافة والأدب والهندسة والجمال»، وحتّى على «المصادقة على القوانين الموجودة من أجل تحسين ما تبقى من تراثنا الهندسي والمحافظة عليه». جاء كلام فشفش في مؤتمر حول «سياسة الحفاظ على التراث الحضري والهندسي في بيروت»، في حرم الجامعة الرئيسي في الكسليك. من جهته، رأى وزير الثقافة روني عريجي أنه تم تدمير التراث الثقافي والهندسي ومحو الذاكرة الجماعية «في الفقاعة اللاشكالية التي تسمى العولة». وشدد عريجي على ضرورة وضع الاستراتيجية الوطنية والقوانين للمحافظة على التراث، لافتاً إلى إهمال مشروع قانون ذي صلة في أدرج مجلس النواب.

سداد القرض الصيني بمنتجات لبنانية

بحثت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان مع وفد من السفارة الصينية تسديد القرض الصيني بقيمة 7,7 ملايين دولار، في إطار اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين، وذلك من خلال تصدير منتجات لبنانية إلى الصين، على غرار زيت الزيتون والنبذ والمكسرات والفواكه المجففة والمعلبة والمربيات. وأوضح رئيس مجلس إدارة المؤسسة نبيل عيتاني أن مهلة تسديد القرض تمتد حتى نهاية عام 2016، وأن البدء بالتسديد من خلال المنتجات اللبنانية سيكون قبل شهر حزيران 2014، داعياً «الشركات الصينية إلى الاستثمار في لبنان من ناحيته، أشار السفير الصيني جيانغ جيانغ إلى أن الصين باتت اليوم الشريك التجاري الأبرز للبنان، وأن توثيق العلاقات بين البلدين شهد وتيرة متسارعة في الآونة الأخيرة، داعياً إلى تكثيف الجهود من أجل مزيد من التعاون والتنسيق على الصعيد الاقتصادي والتجاري».

انهيار صناعة الدباغة

تدنى عدد الدباغات في لبنان من 170 إلى 22 دباغة، تعمل ثمان من بينها فقط فعلياً، بحسب وفد نقابة الدباغين، برئاسة أنطوان فرحات الذي اجتمع مع وزير الصناعة حسين الحاج حسن وشرح له أوضاع القطاع الصعبة ومشاكله، ومنها تأمين الجلود، المادة الأولية الأساسية، وخصوصاً لصناعة الأحذية، وطالبوا بإجراءات تحمي القطاع، لافتين إلى أن أصحاب الدباغات العاملة أجروا توظيفات جديدة «بملايين الدولارات»، من جهته، أعلن الحاج حسن دعمه لمختلف القطاعات الإنتاجية، ولا سيما منها تلك التي تعاني من صعوبات على صعيد كلفة الإنتاج، أو التصدير، أو المنافسة غير المشروعة، أو الإغراق، وأكد أن الوزارة بصدد دراسة الوسيلة الفضلى لتأمين ديمومة عمل قطاع الدباغات من دون انعكاسات سلبية على القطاعات الأخرى.

الملتقى الأكاديمي لأستاذة الجامعة اللبنانية

قرر أساتذة لا ينتمون تنظيمياً إلى حزب أو تنظيم سياسي إنشاء «الملتقى الأكاديمي لأستاذة الجامعة اللبنانية» الذي يطلق مشروعه لحماية الجامعة الوطنية تحت العناوين الآتية: العمل لتجسير النفوذ السياسي للأحزاب والأساتذة لخدمة الجامعة وليس العكس، التعاون من أجل تثبيت معيار الكفاءة ونظافة الكف في أي تعيين على مستوى العمدة والمديرين بعيداً عن الانتماء السياسي، استعادة دور الجامعة كساحة لقاء وحوار بين اللبنانيين، رعاية دينامية الطلاب في نشر الوعي والإبداع والتلاقي، تشكيل منظومة دعم وحماية للجامعة من داخلها وبالتعاون مع هيئات المجتمع المدني كمؤسسة وطنية جامعة، إعادة الحياة النقابية إلى اتحاد طلاب الجامعة ورابطة الأساتذة ومجلس الجامعة والهيئات الأكاديمية. وأكد الأساتذة ضرورة التعاون مع الأحزاب والقوى السياسية والنقابية، وفي مقدمتها رابطة الأساتذة المتفرغين، ضمن إطار التكامل والتعاون وليس ضمن دائرة الاختلاف والتناقض وفي إطار التنافس الإيجابي والأخلاقي. ودعوا جميع الفاعليات النقابية المستقلة والحزبية إلى عقد لقاء شامل لوضع استراتيجية وطنية لتطوير الجامعة وحمايتها من الإشكاليات التي تتعرض لها.

الدقيقة التي يمر بها الطلاب، فإن التحدي بالنسبة إليه هو «إيجاد حل لميزانية تحمي المعايير الأكاديمية للجامعة الأميركية الأكاديمية، ويضمن تلبية الاحتياجات المتنوعة للجامعة، بما في ذلك رفاه أعضاء هيئة التدريس والموظفين، من دون وضع أعباء مالية مفرطة أو غير عادلة على طلابنا».

ويعترف الرئيس بـ«حق الطلاب في الحصول على الشفافية في ميزانية الجامعة، وأن يفهموا كيف تساند الأقساط تعليمهم». ويعلن أنه دعا إلى اجتماع تعقده لجنة مخصصة لدراسة الأقساط تضم عمداء وأعضاء هيئة التدريس وممثلي الطلاب، للنظر في سبل تلبية الاحتياجات الملحة للجامعة واقتراح ميزانية فعالة.

مساء أمس، وتحديداً عند الساعة السابعة والنصف، غضت قاعة بطحيش في الجامعة بالطلاب، هؤلاء لبوا دعوة اللجنة المصغرة لمتابعة قضية الأقساط، المنبثقة عن الحكومة الطلابية، لمناقشة مطلب تجميد الأقساط واقتراح الخطوات المقبلة للتحرك الذي بدأ بالوقف التحذيرية الأولى في 27 شباط الماضي.

المشاركون أتوا للاستماع إلى شروحات اللجنة بالأرقام والمعطيات الإحصائية المتعلقة بسوء إدارة شؤون الجامعة. وسبقترجون، كما قالوا لـ«الأخبار»، أفكاراً متنوعة لمتابعة التحرك الذي يراهنون على أهمية استمراره حتى تحقيق المطالبين الأساسيين: تجميد الأقساط، والشفافية في الحصول على المعلومات الإدارية والمالية. الطلاب أبدوا استيائهم من الضغوط الحزبية التي بدأت تدخل على خط التحرك وتطالب بصياغة تسوية مع إدارة الجامعة. وقد بدوا متخوفين من زرع الشقاق في صفوفهم وخرق وحدتهم التي تجلّت في أبهى صورها خلال المواجهة الأولى.

الاتحاد بعد يومين وسيصدر بياناً يدعم مطالب الطلاب الراضين لزيادة الأقساط في الجامعة.

اللافت هنا أن ثمة خطين يتسابقان على المعالجة الإدارية ملف الأقساط. خط يريد أن يحاور الطلاب للوصول إلى صيغ مشتركة تضمن مصلحة الجامعة والتعليم وتقدم حلولاً على مستوى المصادر المالية التي تغطي مصاريف الجامعة، وخط ثانٍ يريد مواجهة الطلاب، على قاعدة «إذا رضخنا هذه السنة لما يريده الطلاب فستصبح سابقة، وسوف نضطر إلى فعل ذلك في كل سنة».

أما رئيس الجامعة فلم يحسم موقفه في هذا الملف، وهو لا يزال يخاطب الطلاب، وقد بعث إليهم برسالة جديدة بعد فيها بأنه لن يتم اتخاذ أي قرار بشأن

لن تكون هناك زيادة للأقساط قبل أيار المقبل

زيادة الأقساط في الوقت الحالي، أو على الأقل قبل نهاية أيار، حيث تتلقى الميزانية الموافقة النهائية عليها من مجلس الأمناء.

وينوّه دورمان في الرسالة بالتحرك الأخير الذي نفذ أمام البوابة الرئيسية الأسبوع الماضي. وقال إنّه ملتزم بالعمل معهم لمعالجة مخاوفهم من ارتفاع تكاليف الدروس. وإن يبدي تفهمه للظروف الاقتصادية

الرابط الآتي: <http://www.al-akhbar.com/node/201189>

أولى نتائج هذا الاستنفار إقدام مجلس الجامعة الذي يضم الأساتذة والموظفين الإداريين، في اجتماع صاحب نهار الجمعة الماضي، على طرح الثقة بمدير العمليات (chief operating officer) جورج دو بين، على خلفية «داتا» المعلومات، وهو أمر يحصل للمرة الأولى منذ الثمانينيات على الأقل. وبالفعل، فإن الأخير سيغادر عمله في نيسان المقبل، أو هذا ما تبلغه أهل الجامعة، في رسالة إلكترونية من رئيس الجامعة د. بيتر دورمان، الاثنين الماضي.

لكن دورمان يتحدث عن أسباب أخرى للمغادرة، إذ جاء في الرسالة أنه في «أوائل كانون الأول عام 2013، أبلغني مدير العمليات جورج دي بين أنه نظراً للحالة الصحية الخطيرة لزوجته، سيكون من الضروري بالنسبة إليه الانتقال إلى الولايات المتحدة في نيسان عام 2014. لقد شكلت لجنة للبحث عن مدير تنفيذي جديد، سوف نعمل بجد لتوظيف مرشح لهذا المنصب القيادي الهام في الجامعة». وأشار دورمان إلى أن نائب الرئيس للبرامج الإقليمية الخارجية ووزير التربية والتعليم العالي السابق حسبان ديبا وافق مؤقتاً على شغل منصب المدير التنفيذي للعمليات، مع الحفاظ على دوره في قيادة البرامج الإقليمية الخارجية. وعند الانتهاء بنجاح من عملية البحث، سيعود ديبا بدوام كامل إلى رئاسة البرامج الإقليمية الخارجية». اتحاد الأساتذة في الجامعة طرح هو الآخر الثقة بجورج دو بين في جمعياته العمومية التي عقدها الاثنين الماضي، كذلك طالب أيضاً بسحب الثقة من المدقق الداخلي في الجامعة أندرو كارتررايت، المسؤول، كما قالوا، عن «فضيحة داتا المعلومات». وسيجتمع

تقرير

موظفو الغاز للمشنوق: أنت لا تعرفنا!

محمد نزال

نزل موظفو شركتي الغاز في منطقة بئر حسن، أمس، إلى الشارع وقطعوه بالإطارات المشتعلة. لا يريدون تنفيذ قرار وزير الداخلية نهاد المشنوق بإقفال الشركتين لـ«أسباب أمنية». أحدهم قال: «ربما لو تعاطوا معنا بطريقة لائقة، أو أفهمونا ما سيكون عليه مصيرنا، لتجاوزنا معهم». الموظفون لم يستطيعوا أن يهضموا الطريقة التي تكلم معهم بها المشنوق، يوم أول من أمس، عندما حضر شخصياً إلى بئر حسن وأبلغهم، أمام الكاميرات التي كان يعلم أنها تصوره، ضرورة الإقفال والمغادرة. أحدهم، أثناء قطع الطريق أمس، تحدّث إلى وسائل الإعلام قائلاً: «هو قال لمديرتنا أنت لا تعرف مع من تتحدث، ونحن نقول له، في المقابل، هو أيضاً لا يعرف مع من يتحدث... لا يحق له ولا لمن هو أكبر منه أن يتكلم معنا بهذه الطريقة». أصرّ قال: «نحن تحت سقف القانون، ولكن لا شيء يحصل بالقوة، نقول هذا للوزير رامبو، ما حدا يجرب معنا بالقوة». لاحقاً استطاعت القوى الأمنية، بعد تحويلها السير باتجاه طريق المطار، إعادة فتح الطريق. يُذكر أن هذا التحرك نفذه الموظفون، من دون حضور أصحاب الشركتين، ومنهم النائب وليد جنبلاط الذي كان أعطى الموافقة سابقاً على قرار المشنوق. هكذا، الموظفون، أي الفقراء في هذه اللعبة، هم دائماً «كيش المحرقة».

بعد التحرك، شهدت وزارة الداخلية اجتماعاً ضم ممثلين عن شركتي الغاز (موصلي وصيداكو) مع المدير العام



شركة غاز صيداكو الإوزاعي (مروان طحطح)

وتداولنا في موضوع الإقفال، فشرح أن الموضوع أممي بحث، وأنه موكل من الوزير إيجاد البدائل السريعة الناجعة لكي تنتقل الشركتان إلى منطقة قريبة ومحاذية لمدينة بيروت لتؤمن حاجات البلد من هذه المادة الحياتية المعيشية».

إلى ذلك، علمت «الأخبار» أن محطة الغاز الكائنة في منطقة التحويط، الضاحية الجنوبية أقلت أمس، وذلك للسبب الأمني عينه. مدير التسويق في شركة «صيذاكو» جمال عون قال لـ«الأخبار» إن المسألة «لم تحل بعد، ونحن رفضنا إفراغ خزاناتنا من الغاز، البعض يتحدث عن توزيع الموظفين على أماكن أخرى، ولكن لا ثقة لنا بما يقال، ويبدو أنهم يريدون تناش حقوقنا». هكذا، لم تنته القصة بعد، وهي مرشحة، في حال عدم الوصول إلى اتفاق مع الموظفين، إلى مزيد من التصعيد في الشارع.

نقول هذا للوزير رامبو: ما حدا يجرب معنا بالقوة

للبلديات العميد الياس الخوري. استمع الخوري إلى اقتراحات ممثلي الشركتين في شأن إيجاد مكان بديل لاستمرار عملهما، فوعدهم بـ«التمهل 24 ساعة لاتخاذ القرار المناسب». وقال ممثل الشركتين عمر موصلي بعد الاجتماع: «لقد اجتمعنا مع العميد الخوري